أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2018/02/13م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

السيسي يدعو امريكا لاحياء عملية السلام..... 3

أسبوع سقوط الطائرات في سورية..... 4

أسرار «البهجة» الأردنية باستعادة العلاقات مع أبو ظبي: عودة لخطاب «الوصاية الهاشمية» وتخفيف السرعة في «التطبيع» بين تل أبيب والأمير محمد بن سلمان..... 6

ماذا تمتلك المعارضة السورية لتفرض شروطها؟..... 9

أبعاد حرب سوريا الإقليمية..... 13

خيار لا بد منه..... 15

السيسي يدعو امريكا لاحياء عملية السلام

القاهرة – معا– 2018\2\12

أكد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، على موقف مصر الواضح والثابت بشأن التوصل إلى حل عادل وشامل يضمن حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على أساس حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وأن على الولايات المتحدة باعتبارها الراعي الرئيسي لعملية السلام في الشرق الأوسط أن تعيد إحياء ودفع عملية المفاوضات من جديد وفق مقررات الشرعية الدولية.

وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية السفير بسام راضي، في بيان له عقب استقبال الرئيس السيسي لوزير الخارجية الأمريكي ركس تيلرسون، اليوم الاثنين، بقصر الاتحادية، بحضور وزير الخارجية سامح شكري، والقائم بأعمال رئيس المخابرات العامة، إن اللقاء تناول استعراض الجهود التي تقوم بها مصر حالياً لمكافحة الإرهاب بشكل شامل والقضاء عليه، وذلك بالتوازي مع مساعي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منوهاً إلى تطلع مصر لتطوير التعاون الاقتصادي بين الدولتين وزيادة الاستثمارات الأمريكية في مصر.

وأضاف راضي بأن الوزير الأمريكي والتي تعتبر زيارته الأولي الرسمية للقاهرة، اكد على ما تمثله مصر من شريك هام للولايات المتحدة وما يجمعهما من علاقات ممتدة تحرص الولايات المتحدة على تعزيزها وتطويرها، ومؤكداً على وقوف بلاده إلى جانب مصر والتزامها بدعمها في حربها ضد الإرهاب.

وقد أوضح وزير الخارجية الأمريكي من جانبه أن هدف الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة الرئيس ترامب بشأن حل القضية بشكل عادل، وأنها ستواصل جهودها لتحقيق هذا الهدف.

أسبوع سقوط الطائرات في سورية

أحمد جميل عزم الغد الاردنية 2018\2\13

شكّل سقوط طائرة ال F16 الاسرائيلية، الأميركية الصنع، السبت الفائت، بفضل المضادات الجوية السورية، الروسية الصنع، حدثاً مهماً، فتح باب الكثير من الأسئلة، وطغى على وقوع ثلاث طائرات أخرى، تركية، وروسية، وإيرانية، وعلى السياق الذي أسقطت فيه الطائرة، والمتمثل في القصف الإسرائيلي لثمانية أهداف إيرانية في سورية. هذه التفاصيل تطرح سؤالاً مهما، هو هل "تغيرت قواعد اللعبة على الحدود السورية مع الإسرائيليين؟"، ولعل الإجابة الأقرب للدقة، تتمثل في تعديل السؤال ليصبح، ما هي قواعد اللعبة الجديدة في سورية، فهناك واقع جديد يتشكل بآليات جديدة.

يزعم السياسيون الإسرائيليون أنّ ما حدث هو اختراق طائرة بدون طيار إيرانية، لما يسمونه المجال الجوي الإسرائيلي، لأول مرة منذ الحرب في سورية، وأنّه جرى إسقاطها، والهجوم على منشآت إيرانية. ويرد الإيرانيون بأنّ هذا ادعاء "مضحك" وبأنه لم يجرِ. بالتأكيد أنّ الطائرة الإيرانية، في حال وجدت، لا تشكل إلا جزءا من المشهد، ولا يمكن التسليم بالرواية الإسرائيلية في هذا الصدد. فالإسرائيليون يؤكدون أنّهم قصفوا ثمانية أهداف إيرانية في سورية، وأنّ ذلك جرى على مرحلتين، الثانية بعد سقوط الطائرة الإسرائيلية، واستهدفت قاعدة دائمة يبنيها الإيرانيون لوجودهم في سورية، ومضادات للطائرات. ومن هنا تصبح الطائرة الإيرانية، ويدّعي الإيرانيون أنها استطلاعية كانت في مهمة ضد إرهابيي "داعش"، مجرد ذريعة لعمل أوسع مبيت في سورية.

مثلما يركز الإسرائيليون على جزء من المشهد، يتجاهل الإيرانيون باقي أجزاء الموقف. فلم يعلقوا على باقي الادعاءات الإسرائيلية، بخصوص قاعدتهم الدائمة، والأهداف التي قصفت لهم.

بشكل عام، وقبل الدخول في تفاصيل نوايا وسياسات كل طرف في سورية، ما يجري هو ترتيب ووضع قواعد المرحلة المقبلة. فقبل الأحداث في سورية منذ العام 2011، كانت القاعدة أن تبقى جبهة الجولان هادئة، بين النظام السوري والاحتلال الإسرائيلي، مع وجود خطوط حمر في لبنان، وحصر المواجهة على الأرض اللبنانية، ومقابل رعاية السوريين لفصائل مقاومة كانت إسرائيل تقوم بعمليات في سورية بين حين وآخر دون رد سوري. ثم بعد اندلاع الأحداث، صارت "قواعد اللعبة" وقوف الإسرائيليين موقف "الحياد المربح" الذي يشاهد كيف تستنزف سورية كل يوم، وتضعف، ومن هناك كان الاحتجاج الإسرائيلي على

دخول الإيرانيين وحزب الله لسورية شكلّياً أو محدوداً، مقابل تنسيق وتطوير وضمانات في العلاقة مع موسكو.

الآن هناك مرحلة جديدة؛ فالروس والإيرانيون يعدون لتواجد بعيد المدى في سورية، ويبنون قواعد لقواتهم وتواجدهم.

يحاول الإسرائيليون تحريض الروس لتقليص الوجود الإيراني قدر الإمكان، وقبل أسبوعين ناقش رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كيف يقلص الوجود الإيراني من المكاسب والمصالح الروسية في سورية اقتصادياً وعسكرياً.

يرى سياسيون داخل الحكومة الإسرائيلية أنّه لا يجب التساهل مع الوجود الإيراني في سورية، حتى لو اقتضى ذلك حربا واسعة، لكن بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع أفيغدور ليبرمان، أقرب لتبني مذهب "الاحتواء"، الذي يتساهل عملياً مع إيران إذا كان هدفها بناء مليشيا، وكما تم التغاضي عن دورها في سورية منذ سنوات حماية للنظام هناك، فسيتم التغاضي عن ذلك، ما دام لا يخرج عن إطار دعم المليشيات، كما يحدث في العراق واليمن، فهذا يؤدي إلى استنزاف داخلي. ولكن يجب منع أي تطورلقوات نظامية يمكن أن تهدد التفوق العسكري الإسرائيلي، فلا يسمح بتكوين قدرات عسكرية تقليدية كبيرة.

أما الجانب الروسي، الذي جرى بينه وبين الإسرائيليين اتصال سريع بعد أحداث السبت بهدف تطويقها، فلا شك أنّ سقوط الإف 16، مريح من زاوية أنه ليست الطائرات الروسية المعرضة للسقوط فقط، كما حدث في طائرة سوخوي قبل أسبوع من سقوط الإف 16، (وسقطت مروحية تركية قبل الطائرة الإسرائيلية بساعات)، ولكن التعليق الروسي كان أنه يُمنَع تطور الأحداث بما يهدد أمن الجنود الروس في سورية.

ما يجري الآن هو تحديد شروط بقاء القوات الروسية والإيرانية في سورية، ومحاولة السوريين والإيرانيين صنع ردع للقوات الإسرائيلية وخفض تدخلها، مقابل عمل الإسرائيليين بمساعدة الروس والأميركيين على تحجيم الوجود الإيراني قدر الإمكان، وضمان أن يبقى في مستوى المليشيات الداخلية.

أسرار «البهجة» الأردنية باستعادة العلاقات مع أبو ظبي: عودة لخطاب «الوصاية الهاشمية» وتخفيف السرعة في «التطبيع» بين تل أبيب والأمير محمد بن سلمان

إبلاغات أمريكية: تل أبيب لا تريد تبني «المبادرة العربية» والرياض تخشى تركيز تركيا وإيران على «تأشيرات الحج»

بسام البدارين عمان – «القدس العربي»: 13\2\2018

يمكن تلمس قراءة جديدة للحدث أكثر عمقًا عند محاولة فهم التطور اللافت جدًا الذي حصل في محور العلاقات بين أبو ظبي وعمّان الأسبوع الماضي، خصوصًا أن العاصمة الأردنية بدت محتفية الى حد كبير باللقاء الحيوي الذي جرى مع الشيخ محمد بن زايد وتم فيه تجاوز تحفظات، وفي بعض الأحيان توترات في العلاقة بين البلدين الصديقين فرضت بصماتها على العام الماضي تحديداً.

حجم الاحتفاء الأردني الذي عبر عنه الملك عبد الله الثاني شخصيًا يعكس الجرعة التي حقنت فيها تفاهمات وترتيبات مع أبو ظبي من نافلة القول الإشارة الى أنها قد تعكس لاحقًا اختراقات محتملة في المحور الأهم وهو علاقة الأردن المتوترة مع أولويات وبرنامج واهتمامات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان.

نقطة الجذب الأساسية للأردن هنا والتي استوجبت المبالغة في الاحتفاء ودفعت باتجاه قدر من الاسترخاء قد تتعلق حصرياً بملف القدس حيث لغة صريحة أول مرة منذ وعد ترامب في بيان ثنائي مشترك تقر فيه أبو ظبي بالوصاية الأردنية الهاشمية على المسجد الأقصى والقدس.

وكانت ارتفعت لأسباب متعددة من بينها سعودية وإماراتية مؤخراً حساسية الأردن تجاه دور سلبي للأصدقاء والأشقاء في ملف وصاية القدس وهي حساسية أدت قبل أسابيع لوجود أردني مؤقت يخالف الأجندة الإماراتية والسعودية في حضن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي ناكف بدوره المحور السعودي عندما أطلق على العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني لقب حامي المقدسات.

مجسات عمّان التقطت بصورة مبكرة أبعاد ودلالات تأكيد الإمارات للوصاية الأردنية على القدس. ذلك أمر في غاية الأهمية، هذا ما قاله مسؤول سياسي بارز في عمّان حاول قراءة أسباب الاسترخاء الأردني بعد الوقوف على محطة أبو ظبي مع «القدس العربي».

الأردن عمليا اليوم لديه موقف متقدم من دولة الإمارات يعيد الأمور الى نصابها في مسألة الوصاية الهاشمية على القدس وبصورة تخفف حسب الفهم السياسي الأردني من أي مواجهات محتملة لاحقاً مع برنامج الأمير محمد بن سلمان الذي يزعم الاهتمام المفاجئ بشعار دعم صمود أهلنا في القدس.

يتوقع الأردنيون هنا تماماً بأن أبو ظبي لم تكن تذهب معهم في هذا الاتجاه ثم تستقطبهم عبر الحديث عن استثمارات محتملة قريبا وتعاون استراتيجي عسكري وأمني لو لم يكن هذا الملف متفق عليه بين الشيخ محمد بن زايد والأمير بن سلمان ،الأمر الذي يبرر عمليا حماس عمّان.

في الحفر الأعمق لكن في السياق يمكن الاستماع الى تلك النغمات الأمريكية التي بدأت مع استقبال مارك بنس نائب الرئيس الأمريكي في عمّان بعنوان مباشر رداً على استفسار مباشر قال فيه المسؤول الأمريكي إن إدارة بلاده وفي حال تعاون الأردن مع خطتها للسلام ستعزز المساعدات الاقتصادية والعسكرية والمالية وستلتزم بغطاء سياسي بحماية الاقتصاد الأردني. ذلك الغطاء برأي خبير موثوق تحدث لـ«القدس العربي» هو الذي دفع الماكينة الأردنية للمناورة في قمة دافوس ومع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيضاً لاستكشاف حجم الغطاء الأمريكي في السياق بعد سلسلة الاصلاحات القاسية التي قررتها حكومة الأردن. والجديد تماماً وحسب الخبير نفسه هو تلك الإشارات التي برزت مؤخراً في الرياض وواشنطن وحتى في تل أبيب وبصورة متوازية تحت عنوان صعوبة الانتقال وبسرعة الى علاقات قوية وتطبيعية سريعة بين السعودية وإسرائيل.

خلف الستارة يلتقط الإعلام الأمريكي العميق هذا التحول الاستراتيجي عند الحديث عن الكلفة الباهضة لقفزة متسارعة في العلاقات بين إسرائيل والسعودية وعند الطرفين. هنا يقول الإسرائيليون خلف الكواليس بأنهم لا يستطيعون منح العهد الجديد في السعودية الموافقة على وثيقة مبادرة السلام العربية التي تحمل توقيع وبصمة الملك عبد الله بن عبد العزيز لسبب بسيط وهو أن الصفقة التي يعرضها ترامب أشمل وأهم وفيها تنازلات أقل. في المقابل يزيد منسوب التحذير الإماراتي وبعض الأطراف السعودية من انعكاس مزاحمة الأردن والفلسطينيين في رعاية القدس تحديداً وأوقافها تحت مظلة الدول الإسلامية وفي ظرف حساس مليء بالصراعات مع إيران وفي اليمن.

الرأي الجديد الذي تطرحه أبو ظبي وواشنطن وبدأ يُصغي إليه مقربون من الأمير بن سلمان يتوقع تأثيرات مضادة لمصالح السعودية من قبل دول إسلامية أخرى مثل إيران وتركيا في حال الإصرار السعودي على اللعب بملف القدس ودون عملية سلام حقيقية.

الانعكاس المتوقع هنا ردة فعل إسلامية الطابع تتحدث عن تدويل الأماكن المقدسة في الحرم المكي وتنشيط وتفعيل الخلافات حول تأشيرات الحج والعمرة وهو ما برز في مؤتمر طهران للقدس الأخير وتصدى له رئيس اللجنة القانونية في البرلمان الأردني حسين القيسي. تتحدث الأوساط العليمة عن استدراك محتمل هذه الأيام في المربع الخاص بتسريع وتيرة التطبيع بين السعودية وإسرائيل اللتين تُظهران معًا ميلًا لعدم تحمل كلفة هذا التسريع ليس لأن تل أبيب لا تستطيع تبني المبادرة العربية فقط. ولكن لأن الرياض لا يمكنهما التقدم بعلاقات مع تل أبيب من دون المبادرة العربية ولا تريد تمكين خصومها في تركيا وإيران من العبث في ملف مظلتها الإسلامية في مكة.

بالوقت نفسه يثير اي توافق إسرائيلي أمريكي سعودي ثلاثي على موضوع القدس حساسية بالغة عند الجار الأردني وهو لاعب ليس من السهل الاستهانة به ودفعه الى أحضان الإيرانيين والأتراك بعد مزاحمته في الورقة الإقليمية الأساسية وهي الوصاية الهاشمية. هذا الاستدراك مع مستجداته شكل مساهمة فعالة في تبرير وتفسير الاستدارة الإماراتية المباغتة تجاه مخاطبة مصالح الأردن تحديدا ودفع عمّان وبسرعة الى التفاعل الحماسي والبهيج والإعلان بأن الشيخ محمد بن زايد «قائد عربي كبير خدم شعبه وبلاده وهو أخ للملك عبد الله الثاني ولكل الأردنيين».

ماذا تمتلك المعارضة السورية لتفرض شروطها؟

ماجد كيالي الحياة 13\2\2018

اعتادت بعض الأوساط النافذة في المعارضة السورية إبداء مواقف متصلّبة في قضايا الصراع الدائر بما لا يتناسب مع ضعف امكاناتها ومكانتها، ولا مع هشاشة أوضاعها واضطراب مواقفها، ولا مع ارتهاناتها الدولية والإقليمية، حتى ولو كانت تلك المواقف محقّة ومشروعة وعادلة، وطبعاً ليس القصد هنا تلك المواقف التي تطرح للسجال السياسي أو التفاوضي.

مثلاً، فإن تلك الأوساط كانت شكّكت بمؤتمر «سوتشي»، قبل وبعد انعقاده، لكن بعضاً منها شارك فيه، أو نظّر للمشاركة فيه، كما حصل في معارضتها مسار آستانة التفاوضي ثم قبولها به أو سكوتها عنه، عملياً، رغم أن هذا المسار تهيمن عليه روسيا، وتعد إيران شريكة النظام طرفاً أساسياً فيه، ورغم أن فرض هذا المسار جاء للالتفاف على المسار التفاوضي الأممي في جنيف، ما يعني أن موقف تركيا هو العامل المؤثّر في الحالتين. أيضاً، ومعلوم أن هذه الأوساط كانت ترفض أية عملية تفاوض، إذ أنها رفضت بيان جنيف1 (2012)، في حينه، وترددت في خوض الجولة الثانية من مفاوضات جنيف عام 2014، لاعتبارها أن إسقاط النظام لا يكون إلا بالعمل المسلح، إلا إنها انخرطت في اتفاقيات «خفض التصعيد» (في العام الماضي)، كما في بعض الهدن المحلية (كفريا والفوعة مقابل الزبداني ومضايا مثلاً)، وكذلك فهي رضيت بسحب جزء كبير من الفصائل العسكرية من حلب (أواخر العام 2016)، ما أدى إلى سقوط مواقعها فيها، لصالح عملية «درع الفرات»، ليس نتيجة لتولد قناعة ذاتية عندها، أو بحكم رؤيتها لأولوياتها أو لواقعها، وإنما استجابة لتأثيرات خارجية. ويأتي في ذات السياق تأييد هذه الأوساط لجبهة النصرة حيناً، وحيناً آخر إظهار العداء لها. وهذه الأوساط غالباً ما تجدها تتحدث عن أن لا حل للصراع الدائر في سورية إلا بسقوط نظام الأسد، إلا أنها قبلت بإقامة حكومة مشتركة مع النظام ومجلس عسكري مشترك (باستثناء الأسد ومن تلطّخت أيديهم بالدماء)، كما ظهر في رؤيتها لحل الصراع السوري في وثيقة «الإطار التنفيذي للحل السياسي» التي قدمتها الهيئة العليا للمفاوضات برئاسة رياض حجاب إلى اجتماع دول «أصدقاء سورية» في لندن (أيلول/سبتمبر 2016).

طبعاً ثمة أمثلة كثيرة تؤكد افتقاد المعارضة لرؤية أو لإجماعات سياسية متماسكة ومتوازنة، الأمر الذي يفاقم منه ضعف كياناتها السياسية والعسكرية، واعتمادها على الخارج، وغياب الروح المؤسسية

والديموقراطية فيها، كما يفاقم منه إخراج الشعب من دائرة الصراع، الذي بات محصوراً بالفصائل العسكرية، ومحكوماً بصراعات القوى الدولية.

لا نقصد هنا جلد الذات وإنما لفت الانتباه إلى واقع المعارضة، والتحديات التي تواجهها، أو التي تحدّ من دورها، أدركت ذلك أو لم تدركه، ما ينعكس سلباً باضطراب رؤيتها لكيفية إدارة صراعها مع النظام، وكيفية صوغ علاقاتها مع الأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة فيه، كما افتقادها لإجماعات سياسية بشأن المستقبل، أي طبيعة نظام الحكم، والعلاقة بين مكوناتها المجتمعية، وحقوق المواطنة، وكيفية تداول السلطة والفصل بين السلطات.

ويمكن هنا ذكر ثلاثة مسائل تدل على ذلك، أولاها، أن المعارضة، منذ البداية، اشتغلت وفق حتمية واحدة تقول بإمكانية إسقاط النظام دفعة واحدة، حتى أن البعض تحدث مراراً عن «ساعة صفر»، في حين أن هذه المعارضة كانت مشتتة وضعيفة وتفتقد لرؤية سياسية واضحة حتى عندما كانت تبدو قوية، والحديث عن كيانات أساسية تحكمت بمسار الثورة أو تصدرت مشهدها، وليس عن أفراد. وبديهي أن هذه النظرة كانت تصدر عن سذاجة سياسية، تبالغ باحتمالات التدخل الخارجي، ولا تأخذ في اعتبارها حجم التشابك بين النظام وتوجهات أطراف عربية وإقليمية ودولية، كما كانت تصدر عن مبالغة غير عادية بالقوة الذاتية، ناهيك عن اعتقادها بأن الثورات يمكن أن تنجح في خبطة واحدة، أو من المرة الأولى، ولعل هذا الاعتقاد هو الذي أخذ الثورة نحو الحد الأقصى، سواء في أشكال الصراع مع النظام، أو في الرؤية السياسية التي تتعلق بإسقاطه، بدلاً من الحديث عن إسقاط الأسد، مع التقدير أن ثمة تشابك بين الاثنين، لكن الدلالة السياسية للثانية أصوب من الأولى، من دون أن ننسى أن المعارضة وصلت إلى هذا الاستنتاج لكن متأخّرة، في الوثيقة التي قدمتها الهيئة العليا للمفاوضات باسم المعارضة. وفي الغضون، فإنه لمن المؤسف حقاً أن المعارضة، في طرحها هذا، لم تنتبه في الوقت المناسب إلى مخاطر الذهاب نحو الحد الأقصى في الصراع المسلح، لأن ذلك الوضع هو الذي سهل على النظام استخدام ترسانته العسكرية بشكل متوحش، وفتح البلد على مصراعيه للتدخل الإيراني والروسي، كما أن هذا الوضع هو الذي سهل له البطش بما اعتبر «مناطق محررة»، في حين أن أغلبيتها كانت مناطق محاصرة، سيما أن المعارضة العسكرية لم تستطع بسيطرتها عليها أن تقدم نموذجاً لسلطة أفضل من النظام، ناهيك بأن هذا الوضع

سهّل وسرّع تشريد ملايين السوريين، وأفقد الثورة بُعدها الشعبي، ما شكل واحدة من أهم نقاط ضعف ثورة السوريين.

ثانياً، تطرح الأوساط ذاتها أن أي حل للصراع السوري ينبغي أن يتأسس على إسقاط النظام، وهذا أمر مشروع وعادل، بيد أن السؤال هنا للمعارضة عن كيفية إسقاط النظام، ومثلاً، فإذا كانت تمتلك القوى، في المدى المنظور لإسقاطه، فماذا تنتظر إذا؟ أما إذا كانت تعوّل على الحتمية التاريخية، فهي حمالة أوجه، وقد تمتد لعقد أو لعقدين، مثلاً. أما غير ذلك، في حقيقة الأمر، فإن المعارضة تبدو هنا كمن يطلب ذلك من القوى الخارجية، الدولية والإقليمية، التي تعوّل عليها، علما أن هكذا طرح ثبت عقمه منذ بداية الثورة، ولا يوجد ما يشير إلى تغير معطياته، أي إنه يبقى طرحاً شعاراتياً، أو إرادوياً. وبديهي أن هذا الطرح يتطابق أو يتلازم مع الطرح الأول المتعلق بإسقاط النظام من الثورة الأولى، أو من التجربة الأولى، بغض النظر عن إمكانيات ذلك، وهو الذي أدى إلى توتير جهد ثورة السوريين إلى أقصاه، واستنزاف قواهم مرة واحدة، وضمنه تحميلهم أكثر من قدرتهم. وفي الواقع، وكما حصل في التجارب التاريخية، فإن الثورات يمكن أن تحقّق مراميها بطريقة تدرّجية، مباشرة حيناً، وغير مباشرة حيناً أخر. وبشكل أكثر تحديداً أن المهم هنا السير على السكّة التي تؤدي إلى إسقاط النظام بأقل أثمان ممكنة، وهذا حصل في الأشهر الأولى للثورة، أو في عامها الأول، بانكسار الخوف في قلوب السوريين، ومع صيحة الحرية الأولى: «الشعب يريد إسقاط النظام»، وهذه اللحظة كان يمكن انتظار الظروف والمعطيات المناسبة للاستثمار بها والبناء عليها، وتطويرها، بالاستغناء عن كل ما حصل في ما بعد، وأودى إلى كل هذه الأهوال والمآسي التي عاشها السوريون. والمعنى أن أي أن ثورة سورية بوتائر صراعية أقل، وبتطورات كفاحية متدرجة، مع بقاء السوريين في أرضهم، وحرمانهم النظام من استخدام أقصى قوته كان أفضل بكثير مما حصل، لأنه بالتجربة أدى إلى كارثة على السوريين، وعلى ثورتهم. ولا أقصد من هذا الكلام أنه كان بالإمكان هندسة أو تخطيط الثورة، بطريقة تنظيرية، ووفقاً لتنميطات معينة، ولكن أقصد التمييز بين التطورات العادية الطبيعية لهذه الثورة، وبين المداخلات والتأثيرات الخارجية التي حكمتها وسيطرت على مساراتها واضرّت بها.

ثالثاً، في الآونة الأخيرة، ومع صدور نوع من «خريطة طريق» دولية، تعبّر عن تحول الولايات المتحدة نحو الانخراط المباشر، السياسي والدبلوماسي والعسكري في الصراع السوري، بالتوافق مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا والسعودية والأردن، من منطلق تغيير المعادلة التفاوضية، ومن منطلق صوغ دستور جديد، وإجراء

عملية انتخابية بضمانات ومعايير دولية، إذا بهذه المعارضة بالذات تعلن رفضها أو اشتراطاتها على هذه الخطة، وطلبها البقاء عند مفاوضات جنيف، التي سبق أن رفضتها سابقاً، لتوهّمها بقدرتها على إسقاط النظام في غضون أشهر. وفي الواقع يصعب فهم هذا الموقف، فهل هو ناتج عن اقتناع لدى المعارضة بإمكانية إسقاط النظام بقدراتها الخاصة؟ أو إمكانية قبوله في مفاوضات ظل يرفضها طوال ثماني جولات في ستة أعوام؟ أم أن هذه المعارضة ما زالت تشتغل وكأن المجتمع الدولي مطالب بتقديم السلطة لها على طبق من فضة؟ والفكرة هنا أن المعارضة معنيّة بالبناء على هذه الخطة وتطويرها، وإيجاد التقاطعات معها، التي تخدم مصالح الشعب السوري في التغيير السياسي، بدلاً من مجرد الرفض الذي ليس له معنى، وبدلاً من المطالبة باستمرار دوامة المفاوضات العبثية، التي لم ينتج عنها شيئاً. ومعلوم أن «خطة الطريق» تلك تتضمن تغيير النظام، من منطلق صوغ دستور جديد، يتأسس على تقليص صلاحيات الرئيس وتبني النظام البرلماني والفصل بين السلطات وتداول السلطة، واللامركزية وإجراء انتخابات بضمانات ومعايير دولية، واحترام حقوق المواطنة، مع التذكير بأن هذه الخطة أفضل من تلك التي طرحتها المعارضة في وثيقتها المذكورة، والتي تتأسس على المشاركة في حكومة مع النظام، في وضع يبدو فيه النظام أكثر سيطرة على وضعه من المعارضة. وحقاً غير مفهوم سرّ إصرار بعض أوساط المعارضة على تشكيل هيئة الحكم الانتقالية قبل صوغ الدستور، فلا أوضاعها أحسن من أوضاع النظام، ولا قدرتها على السيطرة تؤهلها لاستثمار تلك المرحلة أكثر منه.

أبعاد حرب سوريا الإقليمية

عبد الرحمن الراشد الشرق الأوسط 13\2\2018

الخلاف الأمريكي الروسي في أوكرانيا وغيرها من مناطق التنافس بين القوتين، يتجلى، أيضا، في سوريا. ومشروع إيران في السيطرة على الشمال العربي إلى حدود تركيا يسير في طريقه، كما كان يحذر منه. وقلق تركيا من انتقال الأزمة إلى أراضيها تحول من مرحلة الدفاع إلى الهجوم في عفرين السورية. وإسرائيل أصبحت طرفا أساسيا في الحرب هناك.

ومن البديهي أن تتأثر المنطقة ودولها بالتطورات المتسارعة وصراعات القوى في سوريا. الدول المعرضة لارتدادات الصراع في سوريا هي كل الدول الواقعة في محيط الأزمة؛ تركيا والعراق والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك دول الخليج وإيران. وقد عمد الإيرانيون إلى فتح الجبهة اليمنية ضد السعودية من أجل إضعافهم وإخراجهم من الصراع في سوريا وتسهيل انتصارهم هناك. ولا بد أن نقر بأنهم نجحوا في ذلك. واليمن، عدا أنه من إفرازات الصراع الإقليمي الحاد، يؤكد على أن ترك إيران تستولي على سوريا ولبنان والعراق لن ينتهي الأمر عند حدود هذه الدول. سيطرة إيران على لبنان مكنتها من الاستيلاء على سوريا باستخدامها حزب الله الذي قامت بتربيته ليكون قوتها الإقليمية، واستخدمت بعض المؤسسات اللبنانية لدعم عملياتها في سوريا. واستخدمت لبنان أيضا لدعم وكيلها اليمني، الحوثي.

الصراع في سوريا نفسه مفتوح على كل الاحتمالات؛ إما أن تكون الاشتباكات الأخيرة عاملا إيجابيا، حيث يضطر الفرقاء الرئيسيون إلى التوافق على حلول تجنبهم الحروب المباشرة وتقلل خسائرهم، أو أن تنعكس سلبا فتوسع دائرة النزاع وهو الاحتمال الأرجح. ومع أن وزير الدفاع الأمريكي شدد وكرر مقولته إنهم موجودون عسكريا في سوريا لمواجهة «داعش» فإن ذلك لا ينفي أن محاربة الإرهاب تتطلب مواجهة القوى الإيرانية والسورية التي كانت تستخدم تنظيمات مثل «داعش» لتبرر نشاطاتها العسكرية ضد المدنيين وتتحالف معهم ضد الثوار السوريين.

في تصوري، وعند فشل السيطرة على النزاع الخماسي (روسيا، أمريكا، إيران، تركيا، إسرائيل)، فإن أكثر الدول المعرضة للخطر هي العراق على اعتباره لا يزال في حالة نقاهة من بعد معاركه الكثيرة مع «داعش» والانفصال الكردي وتكاثر الشقاق مع القوى الطائفية من شيعية وسنية والحشد الشعبي، الذي لا يزال قنبلة موقوتة تهدد السلطة المركزية. كما أن تركيا معرضة أكثر إن دخلت في معارك مع حلفاء النظام

السوري أو إن أصرت على ملاحقة الأكراد من حلفاء الولايات المتحدة. إسرائيل في عين العاصفة لكنها تملك من القوة والتحالفات ما يجعلها أقل عرضة للتهديدات، رغم أنها تعرضت لإصابة بإسقاط طائرتها وقبل ذلك اختراق الإيرانيين لأجوائها. ولا يمكن أن نتحدث عن ارتدادات الصراع في سوريا دون أن نقول إن إيران نفسها معرضة للخطر، والتي تبدو بيتا من زجاج، بعد المظاهرات التي عمت عشرات المدن الإيرانية ورفعت فيها دعوات الخروج من سوريا ووقف الدعم المادي والعسكري لحليفي النظام، حزب الله اللبناني وحركة حماس في غزة. توسع الحرب في سوريا يهدد نظام خامنئي في طهران لأنه سيستهلك المزيد من الدماء والمال والهزائم.

وقد برهنت الحرب العراقية من العقد الماضي على أن المنطقة بكاملها عرضة للنزاع والتشقق مهما بدا أنها محكومة بقواعد اشتباك واضحة. لا توجد هناك ضمانات لأمن واستقرار من هم في محيط الحرب إلا بالإيمان بأن الأمن جماعي، وبوقف مشاريع الجشع السياسية التوسعية.

خيار لا بد منه

ميشيل كيلو العربي الجديد 13\2\2018

تتراجع الثورة السورية ميدانيا. هذه واقعة صار ضروريا قولها بالفم الملآن، ليس لمجرد الجهر بها، وإنما كذلك لإيجاد ردود فاعلة على ما يترتب عليها من فشل، وما تثيره في نفوس السوريين من يأس ومرارة.

وعلى الرغم من أننا مللنا من لفت أنظار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية إلى الأخطار قبل وقوعها، ولم نترك مناسبةً إلا وصرخنا فيها محذّرين من التهاون في مواجهتها، فإنه لا يظهر أي ميل إلى التعامل مع تعقيدات الصراع ومستجدّاته، ولا يهتم بما يقال عنها، مهما كان استباقيا وصادقا، مع أن المبادرة إلى مواجهته كانت متاحةً دوما، وإحباطه بنجاح لم يكن يوما أمرا مستحيلا أو متعذّرا.

يتبجّح النظام بانتصاراته الميدانية، كأن من يحققها هو "جيشه العربي السوري" الذي أثبت، بأدلة قاطعة، طوال سبعة أعوام، أنه ليس جيشا أو عربيا أو سوريا، وأن دوره يقتصر على إصدار بياناتٍ يسرق بواسطتها ما يحققه الروس ومرتزقة إيران من مكاسب أرضية هنا أو هناك. وقد سأل، أخيرا، احد أشد رموز الأسدية صفاقة، بشار الجعفري، في حديثٍ عن ضرورة تخطّي جنيف: على ماذا سنفاوض المعارضة، وهل بقي لديها ما تفاوض عليه؟ ومع أن هذا الادعاء كاذب جملة وتفصيلا، لأنه ما زال بحاجة إلى قتال كثير، كي يخمد نار الثورة في مكانها الحقيقي: قلوب السوريين وعقولهم، فإن قوله يؤكد جهله بأن الثورات لم تنتصر بما احتلته من جغرافيا، بل بالإرادة الجمعية التي دفعت الشعوب إلى التصدّي للنظم الظالمة التي تحكمها. وقد انفجرت الثورة السورية، بدورها، حين بلغ العسف والقهر حدا كان لا بد أن يتمرّد الشعب السوري عليه، بينما عجزت الأسدية عن الاستمرار في إخضاعه بما اعتمدته من سياسات خلال نصف قرن. انفصل معظم السوريين في أثنائه عن النظام، واكتسبت فكرة الثورة حتميةً متزايدةً في نفوسهم. وعندما قاموا بالثورة لم يكونوا قد حرّروا بعد أي شبر من وطنهم. ولو كان الجعفري كائنا عاقلا لكفاه كي يخجل من قول السخافة التي ذكرها أن يلقي نظره على صمود الشعب طوال سبع سنوات ضد عنف محلي وإقليمي ودولي، ليستنتج أن نظامه انتهى، وأن الثورة ما زالت تمتلك فرصا عديدة لتصحيح أوضاعها ومسارها، والوقوف على قدميها، بتبني نهج يعوّضها بالسياسة عمّا تخسره من أرض، ويضع بين يديها خياراتٍ سياسية مطابقة لحاجاتها، ومعبرة في الوقت نفسه عنها، تحتوي بواسطتها خساراتها الأرضية، وتبني موازين وعلاقات قوى توقف خسائرها الميدانية، وتعيدها إلى ما فقدته منها.

تواجه الفصائل اليوم مصاعب ترجع إلى بنيتها الذاتية، وما تتعرّض له من عجزٍ عن وقف تراجعها الميداني في مناطق عديدة. بسبب هذا التراجع الذي يستمر منذ نيفٍ وعام، أي منذ سقوط حلب، تمسي حاجة الثورة إلى بدائل تتخطى المجال العسكري، تنشط ما بين يديها من روافع سياسية تمكّنها من التعويض عن الخسائر العسكرية سياسيا، سواء بتوسيع رقعة العمل الثوري، وجعله شاملا وغير مرتبط بالجهد العسكري وحده، أم بنقل مركز ثقل المعركة ضد النظام من القتال بالسلاح إلى القتال بسياساتٍ من نمط مغاير لما اعتمد منها خلال الأعوام الماضية، هدفها تجديد شباب الثورة من كل جوانبها وطنيا، وصيانتها من السقوط بسبب فشل الفصائل المتمذهبة الذي كان متوقعا منذ وقت طويل، في مواجهة روسيا وإيران ومرتزقتهما.

ربما كان أحد أعظم أخطاء المعارضة تعايشها مع غلبة الجانب العسكري على طابع الثورة السياسي. واليوم، وتحسبا لعدم ربط مصيرها بتراجع العمل العسكري، من الضروري أن توسع الثورة حراكها عبر انتهاج خط سياسي مرن وعقلاني، يتمسك بأهداف ثورة الحرية، استنادا إلى أوسع مشاركة شعبية داخلية في القرار، ويبني ساحة خارجية للثورة بقدرات سوريي المهاجر وعربها، تتصاعد أنشطتها بالقدر المطلوب لإبقاء شعلة الثورة وهّاجة، والإسهام في تعميق النهوض الوطني الملحوظ في الآونة الأخيرة، ردا على مؤتمر سوتشي الذي يجب أن يستفاد منه لتجديد شباب ثورة شعب سورية الوطنية الديمقراطية، وتزويدها بقيادةٍ ثوريةٍ، سيكون دورها حاسما في بلورة خطط وبرامج واستراتيجيات الصمود، وصد النظام وإيران وروسيا، وصولا إلى الانتصار، باعتماد مبادرات استباقية، تنهي ما تمارسه مؤسسات المعارضة الحالية من ردود أفعال لحاقية، متقطعة وجزئية، عائدها الوحيد العجز الملحوظ والتردّي المتزايد في كل قضية وموقف.

ثمّة حاجة إلى مراجعةٍ تتم في اللحظة الحاسمة التي تمر الثورة بها، للبحث في احتواء تراجع الثورة العسكري سياسيا، وبلورة الخط الثوري/ الشعبي في مضامينه، الضروري لذلك الذي يجب أن يكون متجدّدا، ومبادرا في أساليبه، يتفاعل السوريون معه بالدعم لوقف التراجع. وفي النهاية الفشل الفصائلي، بعد أن صار واضحا أن سياسات مؤسسات المعارضة السياسية والعسكرية وأساليبها لا تكفي لوقفهما.

هل ستنجح المعارضة، الرسمية والمجتمعية، في احتواء تراجع الفصائل العسكرية سياسيا، باستثمار حال النهوض الوطني التي نعيشها لأول مرة منذ خمسة أعوام ، وتذكّرنا ببدايات الثورة وحراكها المجتمعي السلمي الهائل؟ وهل سيقبل السوريون بعد اليوم أيضا تضييع فرص ثمنها دماؤهم وضياع ثورتهم ووطنهم؟.

تم بحمد الله